الأمم المتحدة

A/70/628

الجمعية العامة

Distr.: General
23 December 2015
Arabic
Original: Spanish

الدورة السبعون
البند ٤٦ من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بمخاطبة سيادتكم، بصفتي الرئيس المؤقت للسوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR) والدول المنتسبة إليها، لكي أحيطكم علما بانعقاد الجلسة العادية الثامنة والأربعين لمجلس السوق المشتركة ومؤتمر قمة رؤساء بلدان السوق في برازيليا في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وفي تلك المناسبة، اتفق رؤساء بلدان السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها على بيان خاص وعلى فقرات في بيانهم المشترك بشأن مسألة جزر مالفيناس.

وورد في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٨ من البيان المشترك للدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، أن الرؤساء:

”أكدوا من جديد ما نصّ عليه ’إعلانُ رؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة وجمهورية بوليفيا وجمهورية شيلي‘، الموقع في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في بوتريرو دي لوس فونيس بجمهورية الأرجنتين والمسمى إعلان مالفيناس، وأعربوا مجددا عن تأييدهم لحقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في إطار النزاع على السيادة المتعلق بمسألة جزر مالفيناس؛

وشددوا على أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض مع ما اتُفق عليه في إطار الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أن المصلحة الإقليمية تقتضي إيجاد حل في أقرب وقت

210116 200116 15-22863 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ممكن للنزاع الذي طال أمده بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة، وغيرها من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف؛

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى أن يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وهو أول قرار يتعلق تحديدا بمسألة جزر مالفيناس، التي تم تناولها مجددا فيما بعد من خلال قرارات متعاقبة ما برحت تتخذها إلى يومنا هذا الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ولاحظوا مع الارتياح الإسهام المهم الذي قدمته اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بنظرها في المسألة خلال السنوات الخمسين التي انقضت منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)؛

وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء انقضاء خمسين سنة منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) دون أن يتحقق تقدم يُذكر في المفاوضات، واتفقوا على أن تطلب الرئاسة المؤقتة المقبلة مجددا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستأنف جهوده وفقا لمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إليه من خلال قرارات متعاقبة، وذلك لكي يتسنى استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع المذكور في أقرب وقت ممكن، وأن يُطلعهم على التقدم المحرز في تنفيذ هذه المهمة".

وإضافة إلى ذلك، اعتمد رؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها إعلانا خاصا بشأن استكشاف المواد الهيدروكربونية في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المتاخمة لجزر مالفيناس (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) فيديريكو أ. غونزاليس
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

إعلان خاص

استكشاف المواد الهيدروكربونية في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المتاخمة لجزر مالفيناس

إن رؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، إذ يدركون وجود منصة شبه مغمورة في الجرف القاري للأرجنتين تضطلع بأنشطة لاستكشاف المواد الهيدروكربونية لم تأذن بها جمهورية الأرجنتين،

يرفضون بشدة هذا التصرف الانفرادي الجديد من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي ينتهك القانون الدولي والتشريعات المحلية للأرجنتين؛

يشيرون إلى الولاية الجارية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، التي تدعو الطرفين في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة السائدة، حيث إن هذه القرارات لا تساعد بأي حال من الأحوال على التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة، وهو الحل الذي دعا إليه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا؛

يؤكدون مجددا، على وجه الخصوص، البيان الخاص بشأن استكشاف المواد الهيدروكربونية في الجرف القاري، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الوحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في كانكون، المكسيك، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، والالتزامات التي قُطعت في البيان الخاص بشأن استكشاف المواد الهيدروكربونية والصيد البحري في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المتاخمة لجزر مالفيناس، الذي اعتُمد في الجلسة العادية السابعة والأربعين لمجلس السوق المشتركة المنعقدة في بارانا، جمهورية الأرجنتين، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

يصدقون على البيانات الصادرة عن سائر المنظمات والمحافل الإقليمية والإقليمية الثنائية التي اتخذت موقفا بشأن هذه المسألة، وآخرها مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والتي أعربت عن الرأي القائل بأن العمليات التي تقوم بها في منطقة جزر مالفيناس الشركات غير المرخص لها من قبل

الحكومة الأرجنتينية لاستكشاف الموارد الطبيعية، لا سيما الموارد الهيدروكربونية، تلحق ضررا شديدا بالحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جُرفها القاري. وقد سلمت تلك المحافل أيضا بحق جمهورية الأرجنتين في أن تتخذ إجراءات إدارية وقانونية، في ظل الاحترام التام للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة، لمكافحة ما تقوم به المملكة المتحدة في المنطقة المذكورة من أنشطة غير مرخص لها لاستكشاف المواد الهيدروكربونية واستغلالها؛

يعيدون تأكيد إعلاناتهم السابقة والإعراب عن تأييدهم بأقوى العبارات للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في إطار النزاع القائم مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ويعيدون تأكيد حرص المنطقة الدائم على استئناف المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات مع جمهورية الأرجنتين ليتسنى إيجاد حل سلمي ونهائي لهذا النزاع بأسرع ما يمكن وفقا للمبادئ التوجيهية للمجتمع الدولي والقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.